آليات النظام السياسي الديمقراطي العراقي في تحليل أهداف السياسة الخارجية

أ . م . د . همسة قحطان خلف[*]

المقدمة

تروم السياسة الخارجية في أية نظام سياسي ديمقراطي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية عبر أدواتها الدبلوماسية المُتعددة المتاحة ضمن آليات عمل مؤسساتها الديمقراطية، لضمان حدوث تفاعلات سياسية بينية في المنطقة (دول الجوار الإقليمي للعراق بعد عام ٢٠٠٣) والتي تستند إلى مُعادلة المصلحة الوطنية وفقا للمبادئ والثوابت المُحددة في سياساتها الخارجية (فلسفة النظام السياسي الجديد)، من أجل الخروج من مأزق الأزمات والمشكلات التي تعصف بدول المنطقة العربية وبخاصة في الشرق الأوسط مع تأمين خيارات وبدائل الحل الدبلوماسي في السياسة الخارجية العراقية وفقاً للعمل المؤسساتي، التي تبغي تحديد أهداف واقعية في تعاملها الخارجي وتعاطيها مع أزمات ومشكلات الجوار الإقليمي المضطردة منذ عهود طوال ، سيما تلك المتوارثة من الماضي القريب الذي جاء معبئاً بإرث التناقضات الدولية والإقليمية المؤثرة فيه تأثيرا مباشرا. من هنا بات النظام السياسي الديمقراطي العراقي الجديد في حلقة التفاعلات الإقليمية والدولية التي تتحكم بالأحداث سواء التي تجري بجواره أم البعيدة عن محيطه الإقليمي، مما أدى إلى ظهور أنماطا مختلفة في توظيف عمله الدبلوماسي من خلال سياسته الخارجية الراهنة؛ سيما بعد أحداث الموصل ومناطق غربي و وسط العراق وما سواها من المناطق التي تعرضت إلى تراجع كبير على مستوى الأمني منذ حزيران عام ٢٠١٤، بفعل تمدد خطر التنظيمات الإرهابية المسلحة في العراق ودول

[*]جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية / النظم السياسية.

الجوار الإقليمي سيما سوريا. لتستمر الاوضاع لغاية عام ٢٠١٦ حينما استطاعت مؤسسات الدولة العراقية كافية من أن تحقق انتصارات كبيرة وتخطو خطوات واسعة باتجاه تثبيت الأمن والاستقرار السياسي في العراق، ليكون العراق المرتكز الأساسي في جميع السياسات الخارجة الإقليمية والدولية لما يمثله من ثقل داخلي وخارجي على حد سواء، للمضي نحو إرساء مقومات التفاعل في إدارة جميع الملفات الخارجية، لاسيما بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية انسحابها من الاتفاق النووي في الثامن من أيار عام ٢٠١٨ (الذي عقدته المجموعة الدولية (٥ + ١) وبإشراف الأمم المتحدة في تموز عام ٢٠١٥ وبعد مُضي أكثر من عشر سنوات من المفاوضات)، لنكون أمام متغيرات من نوع جديد في ظل اصرار الادارة الأمريكية على تشديد العقوبات على إيران وبالتعاون مع جميع فواعل وحداته الإقليمية والدولية ، على أمل تغيير سلوك الدول التي تراه غير متوائما ومتوافقاً مع الرؤية الأمريكية الخارجية حاضراً ومستقبلاً .

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من دراسة تأثير التحولات السياسية العالمية في البيئة الدولية والإقليمية وانعكاساتها على طبيعة آليات عمل مؤسسات النظام السياسي الديمقراطي العراقي، والمعنية في تحليل أهداف السياسة الخارجية العراقية الراهنة ،التي باتت رهينة لسياسة التكتلات والمحاور المتباينة لدول الجوار الإقليمي والرامية نحو ترسيخ مصالحها ونفوذها في المنطقة.

فرضية البحث :

يستند البحث في فرضيته إلى تأثر العراق بأحداث متباينة المصالح من دول الجوار الإقليمي التي جاءت بالضد منه، مما باتت آليات عمل النظام السياسي العراقي أمام مهمة معقدة في تحليل أهداف السياسة الخارجية العراقية ؛بسبب تأثيرات الضد النوعي الكلي على الجزء الذي كان فاعلا في البيئة الإقليمية والدولية في كل مرحلة من مراحل التطور في الأحداث الخارجية، ناهيك عن كون الأخير ممن ساهم في بلورة استراتيجية سياسية على صعيد العلاقات الإقليمية الخارجية ،وضمن معادلة معقّدة

يصعب التكهن بما ستؤول إليه صيرورة اهداف السياسة الخارجية ضمن منظومة عمل مؤسسات النظام الديمقراطي العراقي في ظل تحديات المستقبل القريب.

مناهج البحث:

استند البحث في منهجيته البحثية إلى المنهج التاريخي لوصف بعض الأحداث التاريخية مع الاستعانة بالمنهج التحليلي النظمي للخروج برؤية علمية واضحة في تحليل طبيعة أهداف السياسة الخارجية العراقية مؤسسياً، فضلا عن استخدام منهج صنع القرار لمعرفة الآليات التي يستند إليها صنّاع القرار في السياسة الخارجية العراقية الراهنة وفقاً لآليات عمل النظام السياسي الديمقراطي الراهن.

هيكلية البحث:

ينقسم البحث إلى مقدمة وثلاث مباحث مع خاتمة بالاستنتاجات ، بحث الأول في أهداف السياسة الخارجية وآليات عمل مؤسسات النظام السياسي الديمقراطي العراقي حيالها، لمعرفة تأثير معادلات التنافس الإقليمي في المنطقة وانفتاح محاوره الإقليمية عليه، أما المبحث الثاني فقد بحث في تباين الأهداف والمصالح في المشاريع الإقليمية المُمتدة، في حين بحث المبحث الثالث في تحليل العمل المؤسسي للسياسة الخارجية العراقية الراهنة التي تواجه خيارات عدة في المستقبل القريب في ظل محاولة التكهن بالاحتمالات المُرجحّة في علاقاته الخارجية القادمة.

المبحث الأول: أهداف السياسة الخارجية وآليات عمل مؤسسات النظام السياسي الديمقراطي العراقي حيالها:

بعد انتهاء مرحلة القطبية الثنائية التي سادت العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (الحرب الباردة) بدأت التحولات السياسية الدولية نحو قطبية أحادية منذ بداية تسعينيات القرن الماضي في ظل صيرورة جديدة لنظام دولي جديد تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، باتت فيه الساحة الدولية مليئة بالتعقيدات بسبب دخول وحدات دولية وإقليمية عدة تحاول أن تفرض وجودها بالقوة وبحسب إمكاناتها وقدراتها الاقتصادية والعسكرية وما سواها من قدرات. في الوقت الذي لم تتمكن فيه منظمة

الأمم المتحدة من حسم الصراعات الدولية والإقليمية في الكثير من مناطق العالم وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط منذ بدء مرحلة الحرب الباردة ، مع تزايد المخاوف المتبادلة من جرّاء عدم بلورة حوار بنّاء وموضوعي قادر على تبديد هذه المخاوف في مرحلة تزداد فيها تعقيدات السياسات الخارجية لأي وحدة من وحدات المجتمع الدولي[١] .لاسيما وإن هناك ترتيبات دولية وإقليمية فرضت حالة من التفاعلات المحورية التي من شأنها أفضت إلى تباينات أفقية وعمودية تناسبت وحجم فواعل وحدات المجتمع الدولي بأكمله[٢]. كما إن هذا التكوين البنيوي يتضمن موارد عدة تتعلق بتخصيص مكامن القوة والتفوق في ترتيب السياسات الخارجية وفقا لمعادلة الأهداف التي ترمي إليها آليات عمل مؤسسات النظام السياسي لتحديد من يربح أو من يخسر؟ في ظل التعاطي مع الأزمات التي تواجه الفواعل نفسها في مناطق التوتر أو الصراع[٣].

ومن جانب آخر بدأت أهداف السياسة الخارجية في عالمنا المعاصر تتطور نحو أبعاد تتجاوز قضايا الأمن ، لتصل إلى مرحلة توظيف مكامن القوة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، من أجل فهم أبعاد أهداف السياسة الخارجية لأي دولة تنتابه الكثير من الصعوبات والتعقيدات بسبب عدم فهم غايات وأهداف سياسة كل دولة أخرى على الصعيد الخارجي [٤]. في ظل انتشار مفهوم (منحدر فقدان القوة) الذي يعني فقدان القوة التأثيرية لدولة ما على حساب دولة أخرى بحسب أبعاد المصالح لكل دولة تارة ، وبحسب نفوذها في المناطق التي تدخل ضمن إطار الأهداف المنظورة تارة أخرى [٥]. وهذا ما لحضناه بشكل واضح بعد تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول عام

---

(1) Max Beloff , Foreign policy and the democratic process , The Hopkins press . U . S . A , second printing , 1965 , pp . 8 – 35

(2) James . N . Rosenau , Domestic sources of foreign policy , The Free press , New York , U . S . A . 1967 , pp . 29 – 42 .

(3) Ibid , p . 45 .

(٤) د . لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: د. محمد أحمد مفتي ود. محمد السيد سليم ، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٩٨٩، ص ١.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٩ .

٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية وبداية مرحلة جديدة تمثلت في محاربة ظاهرة الإرهاب الدولي التي بدأت تتسع تحدياته في الكثير من دول العالم ، وبخاصة عقب غزو الولايات المتحدة الأمريكية أفغانستان في أواخر عام ٢٠٠١ ومن ثم غزو العراق عام ٢٠٠٣ . مما جعل منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص تشهد توترا غير مسبوق بسبب تداعيات الصراع الدولي والإقليمي في الهيمنة على مناطق النفوذ والمصالح ، ناهيك عن أحداث الربيع العربي التي بدأت منذ أواخر عام ٢٠١٠ وبداية عام ٢٠١١ وموجات الغضب الشعبي في تونس ومصر واليمن وسوريا وليبيا ... من أجل تغيير أنظمة الحكم الشمولية المستبدة، والشروع في استكمال الإصلاحات السياسية والاقتصادية الشاملة استجابة لمطالب شعوبها ، على الرغم من التداعيات الخطيرة التي آلت إليه الأوضاع بسبب هذه الأحداث كما هو الحال في سوريا وليبيا واليمن التي باتت تحت مطرقة تهديد الصراعات الداخلية من جانب وسندان الإرهاب المُتأتي من الجماعات الإرهابية المسلحة من جانب آخر .

المطلب الأول : تحليل فهم أهداف السياسة الخارجية لدول المنطقة :

إن عملية فهم أهداف السياسة الخارجية لدول منطقة الشرق الأوسط وبقية الدول الأخرى تنتابه بعض الصعوبات بسبب تشابك وتداخل مصالح كل الدول مع بعضها البعض ، فضلا عن تقاطعها في ظل ظهور تكتلات وأحلاف إقليمية ودولية متباينة في المنطقة تمتلك كل منها رؤية جيو – سياسية واستراتيجية تتناسب ومصالحها في المنطقة . لاسيما وإن مؤشرات التحليل السياسي الخارجي للأهداف قد اختلفت كثيرا بعد الاتفاق النووي بين الجمهورية الإسلامية في إيران والدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية (مجموعة ٥ + ١) الموقع في تموز عام ٢٠١٥ والبدء في تسوية المشكلات العالقة ، استكمالا لاتفاق جنيف الابتدائي الخاص بالبرنامج النووي الإيراني الموقع في ٢٤ / ١١ / ٢٠١٣ [٦] .ولكن سرعان ما تغيرت البوصلة بعد

([٦]) للمزيد من المعلومات ينظر : موسوعة الويكيبيديا للمعلومات الدولية، متاح على الرابط: https : // ar . m . Wikipedia . org . com تاريخ الزيارة ، ٢٥ / ٣ / ٢٠١٨ ، ص ٣ .

اصرار الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) على الانسحاب من هذا الاتفاق الذي حدث فعلا في الثامن من أيار عام ٢٠١٨ ، لنكون أمام احتمالات عدة سيما بعد فرض العقوبات الأمريكية على إيران من أجل إرغامها على تغيير سلوكها الخارجي حيال الكثير من قضايا المنطقة [٧]. إلى جانب تزايد حدة التنافس الإقليمي بين إيران من جهة وتركيا والسعودية ودول الخليج العربي من جهة أخرى بشأن تسوية الصراع الداخلي في سوريا واليمن ، ودخول روسيا الاتحادية على خط المواجهة لصالح نظام الحكم في سوريا ودعمها للرئيس "بشار الأسد"، في ظل قيادة السعودية للتحالف العربي ضمن ما يسمى عملية عاصفة الحزم في ٢٥ / ٣ / ٢٠١٥، من أجل إعادة الرئيس المنتخب "عبد ربه منصور هادي" إلى الحكم وإبعاد نفوذ الحوثيين الذين انقضوا على حكمه من المشهد السياسي ودخول الرئيس السابق " علي عبد الله صالح" مع قواته الموالية له في أتون هذا الصراع ضد الرئيس "عبد ربه"[٨]. ولكن كثير من المعادلات في الصراع الحاصل في اليمن قد تغيرت أيضاً بعد مقتل الرئيس اليمني السابق (علي عبد الله صالح) على يد الحوثيين في الرابع من كانون الأول عام ٢٠١٧، لنكون أمام اهداف لمعادلة جديدة ترومها أطراف الصراع بشكل خاص، ناهيك عن أهداف دول المنطقة عموما.

وبين هذا وذاك بدأت تتشكل هواجس مخيفة في طبيعة المُدرك الحقيقي لأهداف السياسة الخارجية لأي دولة من دول العالم، مع الفارق الذي بدأ يتضح في السياسة الخارجية الأمريكية برغبتها في أن تتزعم قيادة العالم من منطلق الهيمنة والسيطرة المطلقتين على المدى المنظور. على الرغم من إن هذه الرؤى بدأت تجابهها حالات من الرفض والمُمانعة من دول إقليمية مجاورة للعراق (إيران، سوريا، ليبيا قبل التغيير، وما سواها من الدول)

---

(٧) للمزيد من المعلومات عن الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الايراني ، ينظر : محمد محسن ، لماذا قرر ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي؟ جريدة اليوم السابع، مصر، متاح على الرابط:

تاريخ الزيارة ٢٣ / ١١ / ٢٠١٨ .https://www.youm7.com/story/2018/5

(٨) (بلا) ، حسابات معقدة : التحالف العربي والصراع اليمني ... تكلفة الحرب ومستقبلها ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العراق، ٢٢ / ٩ / ٢٠١٥ ، ص ١ .

والمنطقة بشكل عام، إلى جانب التحولات السياسية العالمية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية عقب هجمات الحادي عشر من أيلول/٢٠٠١، وشروعها صراحة في تغيير بعض أنظمة الحكم الشمولية باستخدام القوة العسكرية المباشرة بحجة المُضي في حملتها العالمية لمكافحة الإرهاب (ضد تنظيم القاعدة وتنظيم داعش لاحقا)، والتصدي لجميع التنظيمات المسلحة الإرهابية الموجودة في العالم وفي أي مكان وزمان حاضرا ومستقبلا.

لتتسع التحولات السياسية العالمية بشكل عملي وبوتيرة مضطردة منذ قيام الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة تحالف دولي واسع النطاق ، لاحتلال العراق فعليا في التاسع من نيسان من عام ٢٠٠٣ ولفرض سياسة الأمر الواقع من خلال إضفاء الصفة الشرعية والقانونية لاحقا كقوة احتلال مباشرة عبر قرارات الأمم المتحدة سيما القرار المرقم (١٤٨٣) الذي صدر في العام نفسه. لتبدأ محنة الدولة العراقية في إعادة بناء مؤسساتها من جديد وبحسب الرؤية الأمريكية، مع نقل ملف إدارة الدولة العراقية في حينها من وزارة الدفاع الأمريكية إلى وزارة الخارجية التي عينت السفير (Paul Bremer) مديرا تنفيذيا لسلطة الائتلاف المؤقتة ، من أجل أن يكون المسئول الحقيقي عن إعادة بناء مؤسسات الدولة الجديدة ووفقا للفهم والتصور الأمريكي عما يجب أن يكون عليه الحال بعد التغيير (الفوضى الخلاّقة) .

المطلب الثاني: أهداف انفتاح المحاور الإقليمية على الواقع الراهن في العراق:

شهدت منطقة الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٠٣ تحولات فجائية سريعة مليئة بالصراعات والمنازعات الإقليمية والمحلية التي أخذت أبعاداً قومية ومذهبية وطائفية ، والتي جرت تغذيتها بأجندات خارجية دولية وإقليمية تداخلت معها عناصر شديدة التعقيد من جرّاء استفحال ظاهرة الإرهاب والتطرف الديني المُتشدد من الجماعات المسلحة، بدءا من تنظيم القاعدة في عام ٢٠٠١ وصولا إلى ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الإرهابي، بسبب تداعيات الصراع الداخلي في سوريا منذ عام ٢٠١١ ومن ثم مجيء أحداث الموصل في ٩ – ١٠ / ٦ / ٢٠١٤، وتمدد التنظيمات والجماعات الإرهابية المسلحة بقيادة (داعش) في المنطقة التي انتشر

خطرها في المحافظات الغربية من العراق لاحقا، مما أدى إلى ضرورة مراجعة فورية لأهداف سياسة المحاور الإقليمية التي تتبعها دول الجوار الإقليمي للعراق في سياساتهم الخارجية.

لذا أصبحت دول الجوار الإقليمي للعراق أمام منعطف خطير في أهداف السياسة الخارجية المرتبكة بسبب تداعيات الأوضاع الأمنية في عموم المناطق الممتدة مع دول الجوار هذه، مما حتّم عليها الانفتاح والتعاطي مع هذه المتغيرات الإقليمية كي تدرأ عنها تحديات الجماعات المسلحة الإرهابية ومخاطر التقسيم في المنطقة التي ترومها الدوائر الخارجية في بعض الدول العظمى في حينها بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية كجزء من ترتيبات دولية جديدة لإعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط من جديد .

من هنا وجدنا مدركات أهداف السياسة الخارجية لدول الجوار الإقليمي للعراق تتمحور في حصر مواجهة خطر الجماعات المسلحة الإرهابية ضمن الحدود الجغرافية العراقية كونه أقل كلفة من ناحية الخسائر المادية والبشرية، ومما يجعلها تتخطى في تدخلها مديات الحدود الجغرافية للعراق الذي بات أمام تدفق غير مسبوق للعناصر المسلحة مستغلة الرغبة الأمريكية في جعل العراق ساحة معركة في مواجهة الإرهاب الدولي بدلا من مواجهته في عقر دارها، ولكن هذه النظرية أثبتت فشلها بسبب تمدد خطر الإرهاب إلى دول أوربا والعالم بأكمله في الآونة الأخيرة. ناهيك عن قدرة العراق على تغيير المعادلة بالكامل بعد تحقيق الانتصارات الكبيرة على التنظيمات الإرهابية كافة، ومنها تنظيم (داعش) الإرهابي منذ عام ٢٠١٦ ، وتمكن مؤسسات الدولة العراقية نفسها من إعادة فرض سيطرتها وسيادتها على كامل الأراضي العراقي، وتجاوز محنة أزمة استفتاء إقليم كردستان على حق تقرير المصير التي جرت في الخامس والعشرين من أيلول عام ٢٠١٧.

من هنا يمكننا التحليل في أبعاد الرؤى والأهداف في السياسة الخارجية لدول المنطقة التي جاءت متماشية مع التصورات الأمريكية المستقبلية في سياستها الخارجية التي تبغي رسم وضع جيو – سياسي واستراتيجي جديد يحدد خارطة جديدة في منطقة الشرق الأوسط، تضمن السيطرة الفعلية على الأخيرة مع انتهاز الفرصة في إعادة صياغة

موازين القوى بما يتلاءم وهذه الرؤى والأهداف المستقبلية ؛ استكمالا لما قام به عرّاب السياسة الخارجية الأمريكية "هنري كيسنجر" عندما تساءل هل تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة خارجية في ظل استراتيجية الأمن القومي (National security strategy) من أجل التحرك في الساحة الدولية بمساعدة الدول الإقليمية من أجل التحكم بالمنطقة الاوراسية (أوربا + آسيا)[٩] ؟ وهذا ما دعا إليه (مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق "زبغنيو بريجنسكي" في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر" والذي يعمل حاليا مستشارا في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية وأستاذا بمادة السياسة الخارجية الأمريكية بجامعة جون هوبكنز في واشنطن) في كتابه (فرصة ثانية) – Second Chance – الذي صدر عام ٢٠٠٧ ، حينما انتقد السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرؤساء السابقين (جورج بوش الأب وبيل كلينتون وجورج بوش الابن) بسبب ضياع الفرصة الأولى لقيادة العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، ولكنه يؤكد على إن هناك فرصة ثانية من أجل التحكم في قيادة العالم من خلال حسم الأوضاع غير المستقرة في العراق وعدم اللجوء للمواجهة المباشرة مع إيران بغية ضمان سياسة خارجية فاعلة تحقق الأمن والاستقرار وليس العكس[١٠]. وهذا ما يجري حاليا في منطقة الشرق الأوسط من أجل دمجها وفقا لرؤية "ريتشارد هاس" الاستراتيجية مع العديد من البلدان والمنظمات الأخرى ضمن ترتيبات تتسق مع المصالح الأمريكية بغية التصدي لجميع المخاطر التي قد تحدث حاضرا ومستقبلا[١١]. لاسيما وإن "هاس" قد شغل رئاسة مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ تموز عام ٢٠٠٣، فضلا عن دوره السابق في إدارة تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية، كونه المستشار الأول لوزير الخارجية الأسبق "كولن باول"؛

---

(٩) د . حسن لطيف كاظم الزبيدي ، الشرق الأوسط الكبير ودوره في صياغة قرار الحرب الأمريكية على العراق ، مجلة المستقبل العراقي ، العراق ، السنة / ٢ ، العدد / ٧ ، حزيران / ٢٠٠٦ ، ص ص ٩٦ – ٩٩ .

(١٠) جواد كاظم البكري ، عصر بريجنسكي ... الحرب الثالثة في الأفق ،الحوار المتمّدن ، العراق ، متاح على الرابط : www . m . alhewar . com ، ٢٦ / ٢ / ٢٠١٢ ، ص ١ .

(١١) د . حسن لطيف كاظم الزبيدي ، المصدر السابق ذكره ، ص ٩١ .

مما جعلته يضع رؤية محددة في السياسة الخارجية الأمريكية تعتمد على الدبلوماسية في معالجة الكثير من الأزمات الدولية في سياستها الخارجية على المدى المنظور من جانب ، مع استخدام محدود للقوة العسكرية وبحسب ما تقتضيه الظروف والأهداف التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط من جانب آخر .

المبحث الثاني : تباين الأهداف والمصالح في المشاريع الإقليمية المُمتدة :

تتحمل دول الجوار الإقليمي للعراق سيما دول الخليج العربي مسئولية الأوضاع السياسية التي آلت إليها المنطقة بسبب دورها في تحديد أهداف سياستها الخارجية الراهنة ، وبحكم الواقع الذي فرضته من جرّاء السماح لقوات التحالف الدولي في غزو الدولة العراقية من بوابة الخليج العربي بالتحديد ، وتشكيك الكثير بالتجربة الديمقراطية الناشئة فيه والتي باتت مثار قلق من احتمالات نجاحها وامتداد رياح التغيير إلى أنظمتها السياسية الحاكمة التي بدأت تفقد شرعية بقائها في السلطة، وبخاصة بعد أحداث الربيع العربي التي بدأت منذ بداية عام ٢٠١١ في بعض الدول العربية (تونس، مصر، ليبيا، اليمن، وسوريا).

وفي غضون ذلك لم تتحدد رؤية واضحة في أهداف السياسات الخارجية لدول الجوار الإقليمي حيال العراق على مدى أكثر من خمس عشر عاما مضت؛ بسبب تباين الأهداف والمصالح في مشاريعها الإقليمية، فتارة تساند العراق وتارة أخرى تؤدي دورا سلبيا في زعزعة الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي داخل البلاد، من خلال المساهمة في تأزم المشكلات والأوضاع الداخلية فيه لعوامل عديدة منها:

١ – تعثر الأداء الدبلوماسي والسياسي لدول المنطقة على الصعيد الخارجي حيال العراق .

٢ – تباين وتقاطع الخطاب السياسي الخارجي من بعض دول الجوار الإقليمي حيال الأزمات والمشكلات التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط .

٣ – تأخر استكمال مراحل التمثيل الدبلوماسي في العراق مما جعل قنوات الاتصال في مرحلة سابقة بطيئاً ، على الرغم من فتح الكثير من السفارات والقنصليات من دول العالم المختلفة في العراق حالياً .

٤ – التردد الواضح في إبداء الجدية في مكافحة خطر الإرهاب الدولي في المنطقة الذي كانت تغذيه دول إقليمية مجاورة للعراق منذ عام ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا .

٥ – عدم حسم ملفات المشكلات العالقة بين دول الجوار الإقليمي من الناحية الأمنية والسياسية والاقتصادية المتعلقة بأمن الحدود ،ومشكلات الطاقة والمياه وما سواها من الملفات التي باتت أوراق ضغط واضحة تستخدمها بعض الدول المجاورة عند الضرورة.

المطلب الأول : تأثير دور السياسة الخارجية العراقية في تحليل أهداف ومصالح المنطقة :

إن أهداف السياسة الخارجية العراقية الراهنة على المدى المنظور بحاجة إلى إعادة تقييم شاملة من أجل تفعيل أدوار جديدة في النشاط الدبلوماسي المؤسسي الذي يجري عبر العديد من القنوات ومنها الدبلوماسية الشعبية ، على أمل معالجة المشكلات والأزمات العالقة والقيام بدور أساسي في صيرورة مصالح مشتركة في المنطقة ولخلق شعور مشترك أيضاً من الممكن أن يسهم في دفع دول الجوار الإقليمي إلى دعم العراق. فليس من مصلحة الدول المجاورة للعراق اتهامه بأنه تابع لدولة (س) على سبيل المثال من الدول الإقليمية والعكس هو الصحيح ، إذ ليس من مصلحة العراق إعادة طرح مواضيع سابقة كانت جزء من الأحداث التاريخية التي وقعت قبل عام ٢٠٠٣؛ وإنما المصلحة المنطقية تكُّمن في البحث عن مسارات جديدة تتجاوز تعقيدات وتراكمات الماضي[١٢]. فالمعادلة الحاكمة في أهداف السياسة الخارجية العراقية الراهنة تقتضي بناء علاقات ودية – سليمة وسلمية بعيدة عن التوتر مع دول الجوار الإقليمي ودول

([١٢]) د . عبد الجبار أحمد عبد الله ، العراق ومحنة الديمقراطية (دراسات سياسية راهنة) ، الطبّاع ، بغداد ، ط / ١ ، آذار / ٢٠١٣ ، ص ١٠ .

أخرى، مع العمل على صيرورة مُدرك واضح يُبعِد علاقات العراق الخارجية عن دوائر الشك والريبة في أي مرحلة من مراحل التعاطي مع الأحداث الخارجية الراهنة [١٣] .

بمعنى الشروع في شراكة حقيقية مع جميع الدول المحيطة بالعراق والتي يفترض أن تقوم على أساس الاحترام المتبادل للمصالح والأهداف المشتركة من أجل المُضي نحو تحقيق تفاهمات مشتركة تُجدي بالمنفعة المرجوة لجميع الأطراف لاحقاً ، ومن خلال استثمار مكامن القوة في كل دولة من دول الجوار الإقليمي للعراق على حد سواء وفي ظل إقامة علاقة تفاعلية تخدم استقرار المنطقة برمتها وليس العكس .

لا سيما وإن علاقات دول الجوار الإقليمي مع العراق مليئة بالتعقيدات السابقة بسبب اندلاع حربين كارثتين (حربي الخليج الأولى والثانية في الأعوام ١٩٨٠ و ١٩٩١) ومن ثم تداعيات احتلال العراق عام ٢٠٠٣ ، وجميعها أنهكت العراق من الداخل وأضعفت علاقاته الخارجية مع الكثير من دول العالم ؛ بسبب تداعيات مرحلة ما بعد الاحتلال التي جاءت بتركة جديدة مُضافة إلى تركته السابقة ، مما يتطلب التعامل مع هذه الأحداث بدبلوماسية هادئة طويلة النفس وعلى أساس تعزيز الأسس السليمة في صيرورة علاقات متوازنة ومستقرة ، مع طي صفحة الماضي و التطلع نحو بناء الثقة المُتبادلة على المدى المنظور[١٤]. لذا تبدو محنة أهداف السياسة الخارجية في النظام الديمقراطي العراقي الجديد كبيرة من اجل بلورة مصالح مشتركة توحد أهداف دول الجوار الإقليمي في سياساتها الخارجية وعلاقاتها المتباينة وتتجاوز الخلافات المستمرة ، في ظل السعي نحو تخطي محنة مشاريع سياسة المحاور الإقليمية والدولية المختلفة من دون أن يتمكن طرفا ما من فك تعقيدات تلك المعادلة إلا في حالة تحليل مخرجات الأهداف على مدى المستقبل القريب .

---

(١٣) المصدر نفسه ، ص ٩ .

(١٤) د . عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق ، المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمُحدِدات الخارجية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط / ١ ، تموز / ٢٠٠٦ م ، ص ٣١٥ .وللمزيد من المعلومات ينظر : د . جاسم الحريري ، العلاقات بين العراق ومحيطه الإقليمي والدولي بعد ٢٠٠٣ ، دار الجنان لنشر والتوزيع ، عمّان ، ٢٠١٣ ، ص ص ٣٩٠ – ٣٩١ .

على الرغم من الدعم والتأييد الذي يحضا به العراق حاليا من قبل الكثير من دول الجوار الإقليمي ؛ ولكن الضغط الأمريكي الراهن يحاول توجيه بوصلة أهداف السياسات الخارجية لدول المنطقة عموما نحو محاربة الإرهاب والتطرف والغلو السائد فيها خوفا من تداعيات الصراع الداخلي الحاصل في سوريا منذ عام ٢٠١١ ، والذي تدعمه أطراف إقليمية ودولية عدة ، فضلا عن احتدام الأوضاع في اليمن بسبب الصراع المستمر بإرادة دول إقليمية بعينها . ناهيك عن سعي الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهداف التحالف الدولي الذي تقوده في العراق (وامتداده في الوقت الراهن إلى سوريا عبر إرسال قوات خاصة تؤدي بعض المهام الموكلة لها في ظل التنسيق الأمني مع تركيا ،مع تقوية مراكز تواجدها العسكري هناك بعد مجيء الرئيس دونالد ترامب للرئاسة الأمريكية في كانون الأول عام ٢٠١٦)، من أجل تحرير المناطق الواقعة تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية المسلحة والالتزام في دعم العراق سياسيا واقتصاديا ، بغية تجاوز تكلفة الحرب ضد الإرهاب الذي بات يهدد أوربا والعالم برمتها ، سيما منذ وقوع تفجيرات باريس (الستة) في ١٣ / ١١ / ٢٠١٥ ، و تفجيرات بلجيكا في ٢٣ / ٣ / ٢٠١٦ وتداعيات أزمة اللاجئين من مناطق النزاع والتوتر الحاصلة في الشرق الأوسط إلى أوربا ودول أخرى من العالم .

إذ يمكن القول هنا إن أهداف السياسة الخارجية العراقية تؤدي دورا فاعلا من خلال توحيد الجهود الإقليمية والدولية الراهنة والانتفاع من مجمل الأحدث الجارية حاليا مع استثمار فرص الدعم الدولي للعراق (سيما منذ عهد حكومة حيدر العبادي السابقة في عام ٢٠١٤) ، لصيرورة أهداف ومصالح يشترك بها الجميع والعمل على توجيهها مؤسسيا في سبيل القضاء على ظاهرتي الإرهاب الدولي والغلو والتطرف الفكري ، والمضي نحو تهيئة الظروف والأجواء الملائمة لإعادة اللاجئين والنازحين إلى بلدانهم وتفعيل آليات التعامل الدبلوماسي ،لحل جميع مشكلات المنطقة وبخاصة الأمنية والسياسية والاقتصادية منها (إعادة إعمار ما دمرته الحرب).

المطلب الثاني : تداعيات المتغيرات الإقليمية على أهداف سياسة العراق الخارجية :

إن عدم القدرة على حسم الكثير من المشكلات والأزمات في داخل العمق العربي الجيو – سياسي وحتى الاستراتيجي قد يؤدي إلى إضعاف العلاقات البينية العربية – العربية ، مما جعلها في الكثير من الأحيان أقرب إلى المواجهة في تصفية الحسابات وتسوية المشكلات والأزمات كما يجري حاليا في منطقة الشرق الأوسط عقب أحداث الربيع العربي في أواخر عام ٢٠١٠ (وفي ظل الأزمة في العلاقات الخليجية – الخليجية الحاصلة منذ الخامس تموز عام ٢٠١٧ بشأن دولة قطر التي فرض عليها حصار من جانب دول المجاورة لها على خلفية توجيه الاتهامات لها بدعم الإرهاب في المنطقة) . أما الصراع السوري فقد يؤدي إلى أن يجعل السياسة الخارجية السعودية تتخذ مواقف أخرى مغايرة سيما بعد تبدل الموقف الرسمي من تغيير النظام الحكم فيها ، وفي ظل تزايد الوعي من خطورة تمدد الجماعات الإرهابية المسلحة هناك . في الوقت الذي عجزت فيه مفاوضات تسوية النزاع السوري في المحافل الدولية التي انطلقت من جينيف عام ٢٠١٢ وبرعاية الأمم المتحدة ، وصولا إلى تدخل روسيا عسكريا وبشكل مباشر في ٣٠ / ٩ / ٢٠١٥ كطرف موازي في المعادلة الدولية على خط الأزمة ،وبالضد من توجهات السياسية الخارجية الأمريكية التي تريد حلا سريعا يقضي بإبعاد " الأسد " عن الحكم في ظل مفاوضات قمم سوتشي والاستانة الموازية لحوارات جينيف. على الرغم من الانسحاب الروسي الجزئي – التكتيكي من سوريا الذي جاء بأمر من الرئيس " فلاديمير بوتين " في ١٥ / ٣ / ٢٠١٦ ، لإعطاء الحيز الكبير للجهد الدبلوماسي في إنهاء الصراع في سوريا في ظل تعثر الحل العسكري خلال المرحلة السابقة ، ومن ثم المُضي في مرحلة انتقالية سياسية تتفق عليه جميع الأطراف من أجل الوصول إلى تسوية عادلة تُرضي الجميع[١٥].

([١٥]) للمزيد من المعلومات ينظر : موسوعة الويكيبيديا للمعلومات الدولية ، متاح على الرابط : . http : // ar . m . Wikipedia . org ، ص ص ١ – ٣ .

مما جعل الدول العربية ودول أخرى تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية حينا وروسيا حينا أخر ،في ظل عدم تبلور سياسة خارجية عربية واضحة المعالم ومحددة الأهداف ، مع استمرار الاستقطاب الدولي والإقليمي في المنطقة لتبدو السياسة الخارجية لدول المنطقة غير مستقرة تارة، ومنساقة مع التوجهات الدولية وأهداف ومصالح الدول الكبرى في المنطقة تارة أخرى .

فضلا عن التوتر في العلاقات بين دول الخليج العربي والجمهورية الإسلامية في إيران بسبب تداعيات المواقف السلبية من جانب الدول الخليجية في التعاطي مع الأوضاع والأحداث التي تشهدها المنطقة وبخاصة في العراق وسوريا واليمن . فقد قدم الكاتب البريطاني " ديفيد هيرست" رؤيته الواضحة في الموقف السعودي حيال سياستها الخارجية التي ترمي إلى فرض وجودها كقوة إقليمية صارمة مستغلة إطالة أمد الصراع في سوريا في الوقت الذي لم تتمكن فيه إيران من حسمه بسرعة ، والشيء نفسه يحدث في اليمن بسبب قيادة السعودية للتحالف العربي عبر العملية العسكرية (عاصفة الحزم) في ٢٦ / ٣ / ٢٠١٥ ضد الحوثيين الموالين لإيران الذين انقضوا بالقوة على حكم الرئيس المنتخب " عبد ربه منصور هادي " . من هنا يؤكد " هيرست " على إن السعودية تقود صراعا إقليميا مفتوحا في المنطقة في ظل رغبتها على مواجهة حزب الله اللبناني الذي يقاتل في سوريا عبر صراع أطلق عليه ب (العداوة المعلّنة) ، ولتحدي النفوذ العسكري والسياسي الإيراني في دول الإقليم مع الاستعانة بتركيا وقطر والدول العربية الأخرى في مواجهة إيران وحليفتها روسيا [١٦]. من هنا جاءت رؤية أستاذ العلاقات الدولية " محمد عبد الله يونس " بأن هذا التحول الخطير في النظام الإقليمي العربي أدى إلى ظهور ملامح جديدة لنظام إقليمي فرعي في شرق الوطن العربي تقوده السعودية ودولة الإمارات العربية الاتحادية ، وفي الوقت نفسه يمثل هذا المشهد بداية أزمة تتداخل فيه الأطراف الإقليمية مباشرة من خلال استخدام القوة العسكرية ،ليكون

([١٦]) ديفيد هيرست : تداعيات الأزمة بين السعودية وإيران ، مجلة العربي / ٢١ ، مصر ، متاح على الرابط : www.m. Arabi21 .com ، ٧ / ١ / ٢٠١٦ ، ص ص ١ – ٣ .

نمطا جديدا من أنماط الحروب بالوكالة الذي ساد في مرحلة الحرب الباردة ، وهذا ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية في دعم قوى المعارضة السورية بالمال والسلاح يقابله الدعم الخليجي بقيادة السعودية [١٧] . وهذا مما دفع وزير خارجية ألمانيا "فرانك فالتر شتاينماير " الذي زار العاصمة العُمانية مسقط في ٨ / ٣ / ٢٠١٦ إلى التحذير من تداعيات الأوضاع في كل من سوريا واليمن الذي قد يؤديا إلى تزايد خطر الجماعات الإرهابية والعناصر المُتشددة فيها مما ينذر بترسيخ وجودها في اليمن بالمحصلة النهائية[١٨].

أما تركيا فهي الأخرى تحاول أن تمثل معادلة القوة الموازية في المنتصف لتستثمر قوتها الاقتصادية الناعمة في المنطقة في ظل اعتمادها الأنموذج الحداثي العصري ،لكي يكون لها دور إقليمي مؤثر وفاعل سيما في سوريا وما سواها من الدول ، مستثمرة بذلك تقاربها من السعودية وقطر من أجل لعب دور الموازي – المكافئ حيال إيران – العراق بسبب تمدد نفوذ إيران في العراق وصولا إلى دول القوقاز ،سعيا منها نحو موازنة التأثير التركي في المنطقة والتعاطي مع المتغيرات الإقليمية الجديدة في هذا الجزء المهم من المنطقة سيما بعد تفاقم تداعيات أزمة القوميات في شمالي سوريا (الأكراد ، التركمان) الواقعة بالقرب منها.

فضلا عن تزايد حجم المخاطر بعد تداعيات إسقاط الطائرة الروسية في ٢٤ / ١١ / ٢٠١٥ من جانب القوات التركية في ريف اللاذقية الشمالي قرب الحدود السورية – التركية ، مما دفع بالقوات الروسية إلى نشر منظومة (أس – ٤٠٠) للدفاع الجوي في قاعدة حميميم من أجل توفير الحماية للعسكريين الروس في سوريا[١٩] . مما دفع بالرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " إلى فرض حزمة من العقوبات الاقتصادية في حينها ضد تركيا ، وبخاصة الشركات العاملة في روسيا مع حظر استيراد المواد والسلع من

([١٧]) د . محمد عبد الله يونس ، حرب اليمن غيّرت خريطة النظام العربي ، أخبار الوطن ، مصر ، متاح على الرابط : com www .m . elwatann news . ، ٢ / ١٠ / ٢٠١٥ ، ص ١ .

([١٨]) متاح على الرابط : www . Arabic . irib . ir . com ، ٨ / ٣ / ٢٠١٦.

([١٩]) قناة آر تي ، الروسية ، متاح على الرابط : https : // Arabic . rt . com ، ٢٥ / ١١ / ٢٠١٥ .

تركيا وفقا للمرسوم الذي أصدره الرئيس " بوتين " [٢٠]. لذا بات العراق أمام تحديات خطيرة بسبب تطورات الأحداث الإقليمية في المنطقة على وجه العموم ،مما تطلب المزيد من الجهد الدبلوماسي على الصعيد الخارجي ، بُغية التخفيف من وطأة هذه الأحداث وتداعياتها على أهداف سياسة العراق الخارجية التي تروم معالجة وحل جميع المشكلات والأزمات قرب جواره الإقليمي .

المبحث الثالث : تحليل العمل المؤسسي للسياسة الخارجية العراقية الراهنة :

لقد تحددت أهداف السياسة الخارجية العراقية في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ على أساس العمل على تخطي التبعات التي خلفها الاحتلال من جرّاء فرض أسلوب مغاير في إدارة الدولة، بدءا منذ تأسيس مجلس الحكم المؤقت الذي اعتمد على المحاصصة السياسية ببعدها القومي والمذهبي وما سواه في تولي المسئولية وممارسة الحكم وفقاً لمعادلة استحقاق حقوق المكونات من الناحية السياسية ،بهدف إشراك جميع مكونات المجتمع العراقي في العملية السياسية الديمقراطية الجديدة التي بدت أمام أجواء سياسية غير مستقرة ، بسبب رغبة الطبقة السياسية الحاكمة برمتها في أن تكون مشاركة في صنع واتخاذ القرار (المشاركة في السلطة) ،مما جعل أهداف السياسية الخارجية العراقية تعاني من الآتي :

١ – انعدام الاستقرار في توزيع المسئوليات في مؤسسات الدولة كافة سيما تلك التي تتعلق بالعمل الدبلوماسي الخارجي .

٢ – انعدام الثقة بين الأطراف المشاركة في العملية السياسية .

٣ – اللجوء إلى التوافقات والمساومات السياسية في حل الأزمات والمشكلات الداخلية .

٤ – صراع الإرادات السياسية المتقاطعة مع عدم الاتفاق على قواسم مشتركة في ممارسة السلطة وضمن المشروع الوطني الجامع لجميع إفراد المجتمع العراقي(مشروع التسوية التاريخية).

---

(٢٠) هيأة الإذاعة البريطانية ، BBC ، ٢٨ / ١١ / ٢٠١٥ .

٥ – حالة الاستقطاب السياسي شديدة الحدة بين الفرقاء السياسيين وامتدادها إلى خارج حدودها الجغرافية المحلية بعينها .

المطلب الأول : أهداف السياسة الخارجية وتحديات العمل المؤسسي الراهن:

تعمل السياسة الخارجية العراقية في المرحلة الراهنة على مواجهات عدد من التحديات الجيو – سياسية والجيو – استراتيجية في المنطقة من أجل إعادة التوازن المكافئ المفقود الذي يضمن أهداف سياسة خارجية فاعلة ومحورية توازي سياسات المحاور الإقليمية التي تقوم بها دول الجوار الست للعراق ، لاسيما بعد نجاح الحكومة العراقية وقتئذ (رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي) في عقد القمة العربية الثالثة والعشرون ببغداد التي جرت في ٢٧ – ٢٩ / ٣ / ٢٠١٢ ، من هنا تتطلب المرحلة الراهنة الإجابة عن التساؤلات المطروحة بشأن كيفية ضبط حالة التنافس على النفوذ في المنطقة ؟ وكيفية صيرورة واقع جيو – سياسي مستقر يحفظ نفوذ ومصالح وأهداف الجميع على أساس الاحترام المتبادل لأمن وسيادة كل دولة ؟ ولكن السؤال الذي يطرح نفسه اليوم كيف ستجري عملية الموازنة بين منظومة المصالح الإقليمية مع متطلبات أهداف السلم والأمن والاستقرار في العراق وعموم دول جواره الإقليمي ؟

من هنا يتطلب من أهداف السياسة الخارجية العراقية أن تتحدد في إدارة الأزمات الحاصلة في المنطقة من خلال توجيه الاختلافات والخلافات في مناطق جواره الإقليمي نحو مشتركات تضمن مصالح وأهداف جميع الأطراف ، لاسيما بعد تأزم الوضع في المنطقة كما أسلفنا على أثر سقوط أحداث الموصل في حزيران عام ٢٠١٤ . ولكن خطر الجماعات الإرهابية التي يقودها تنظيم (داعش) الإرهابي بات متاخما للحدود السورية والأردنية ، وصولا إلى حدود المملكة العربية السعودية التي باتت هي الأخرى تحت خطر تهديد التنظيم نفسه وبخاصة المناطق الشرقية ، من أجل إثارة الصراعات المذهبية والضغط باستخدام هذه الورقة الطائفية مع السعي نحو الوصول إلى مصادر الطاقة التي من خلالها تمكنها في تغذية النزاعات بهدف إذكاء ما يعرف بحرب المكونات

الاجتماعية المحلية المُمتدة ،التي باتت تهدد المكونات القومية والأقليات الأخرى وبخاصة في شمالي الحدود المتاخمة للمملكة العربية السعودية (العراق – سوريا – تركيا) .

في الوقت الذي لم يستطع التحالف الدولي الذي ضّم ما يقارب (٦٥) دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من التصدي لتمدد الجماعات المسلحة الإرهابية ،إلى أن قررت روسيا الاتحادية الدخول على خط المواجهة المباشرة ضد الإرهاب في سوريا عبر التحالف مع الجمهورية الإسلامية في إيران ،من أجل توفير الدعم والحماية للدولة السورية التي باتت أمام خطر حقيقي يهدد بقاء نظام حكم " بشار الأسد "؛ فضلا عن التعاون مع العراق الذي جرى تنسيقه بشكل مؤسسي تمثله في العضوية الدول المجاورة للعراق، والذي عُرِفَ بالتحالف الاستخباري الرباعي بإشراف كل من (روسيا – إيران) من أجل تنسيق الجهد العسكري في عموم المنطقة لمكافحة الإرهاب .

مما يعني خروج روسيا من عزلتها الدولية والدخول في صراع المحاور والتحالفات بالتوازي والعمل على مواجهة مختلف التحديات، لا سيما بعد قيام تركيا بمغامرة إسقاط الطائرة الروسية في ٢٤ /١١ /٢٠١٥ على الحدود التركية – السورية شمالا في مناطق ريف اللاذقية التي يسكنها التركمان كما أسلفنا سابقا في البحث ؛ والسبب في ذلك إن تركيا تعدّها واقعة ضمن مناطق النفوذ المتاخمة لحدودها واستكمالا مع تواجدها في الحدود الشمالية للعراق قرب كردستان، فضلا عن تواجدها العسكري في المناطق القريبة من الموصل منذ كانون الأول من العام نفسه بحجة تدريب القوات العراقية المتطوعة لتحرير الموصل آنذاك ، والذي جرى من دون علم وموافقة الحكومة العراقية في وقتها لنكون أمام مشهد تحدي أمني آخر وبخاصة بعد تحرير قضاء سنجار من قبل قوات البشمركة المدعومة من التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، والشيء نفسه يتكرر حاليا بعد تحرير الكثير من المناطق من سيطرة التنظيمات الإرهابية المسلحة، سيما منذ إعلان الحكومة العراقية السابقة (برئاسة رئيس الوزراء حيدر العبادي) رسميا الانتصار الكبير في التاسع من كانون الأول عام ٢٠١٧ في ظل التحذير الأمريكي المستمر من عودة هذه التنظيمات إلى تلك المناطق في الآونة الأخيرة .

مع الأخذ بالحسبان التحالف العربي الذي تقوده السعودية منذ منتصف كانون الأول عام ٢٠١٥ والذي ضمّ (٣٤) دولة ، في الوقت الذي أعلنت فيه المملكة العربية السعودية إن الهدف منه هو العمل بالضد من التحالف الروسي – الإيراني بدعوى محاربة خطر الإرهاب الذي يقوده تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الإرهابي . لنكون أمام تحالفات عدة في المنطقة يُفترض أن تتوحد جميعها لا أن تتقاطع مع بعضها البعض في الوقت الذي يتصاعد فيه خطر الإرهاب الذي بدأ يتمدد في جميع دول العالم كما حدث في بلجيكا وفرنسا وتركيا... وما سواها من الدول. ناهيك عن تزايد مشكلات الهجرة والنزوح من مناطق التوتر والنزاع الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط، بسبب قيام تركيا واليونان بفتح حدودها أمام اللاجئين من سوريا والعراق وامتداد طريق الهجرة غير الشرعية لدول أخرى عبر حدودهما تركيا إلى مقدونيا وصربيا وكرواتيا وصولا إلى دول أوربا الغربية.

لذا فان أهداف السياسة الخارجية العراقية باتت على المحك ولتكون مؤسسات الدولة العراقية المعنية بالشأن الخارجي أمام تحديات أخرى مُضافة، يحتم عليها المُضي في التعامل مع هذه التطورات الدولية والإقليمية وتحليلها وفقاً للمعطيات الجيو– استراتيجية المفروضة على أرض الواقع ،مما يتطلب صياغة مبادئ مشتركة تجمع كل الفواعل الدولية والإقليمية لتوجيه وحداتهم للتحرك بشكل عقلاني ومنظم نحو صيرورة سلوك سياسة خارجية واقعية تخدم مصالح أمن المنطقة بأكملها ،وليس الدخول في صراعات محورية لا تجدي نفعا للمنطقة ، مع تفاقم حدة وشدة الأوضاع الداخلية في ليبيا التي تشهد هي الأخرى نزاعا داخليا على السلطة بعد الإطاحة بنظام حكم " العقيد معمر القذافي " في ظل تمدد خطر الجماعات المسلحة الإرهابية وبخاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ١٩٧٣ بتاريخ ١٧ / ٣ / ٢٠١١ ، كجزء من رد الفعل الدولي على ثورة الشعب الليبي التي قامت في ١٧ / شباط من العام نفسه ، عبر فرض حظر جوي فوق ليبيا في ظل موافقة جامعة الدول العربية على ذلك مشفوعا بتدخل عسكري جوي قاده حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي جرى في ١٩ / ٣ / ٢٠١١ من دون أي تقويم استراتيجي لعواقب هذا التدخل في المستقبل .

من هنا يمكننا القول بأن تحليل أهداف السياسة الخارجية العراقية خلال المرحلة القادمة ستكون محكومة بالأحداث والتطورات السياسية التي تجري في المنطقة العربية عموما سيما في منطقة الشرق الأوسط ، التي من خلالها ستتحدد أبعاد فاعلية الأدوات الدبلوماسية التي تمتلكها السياسة الخارجية مؤسسيا مع إعطاء الأولوية في تأمين منظومة الأمن الوطني الداخلي بمشروع سلم اجتماعي عابر للحدود والقوميات ليصل إلى عموم الجوار الإقليمي في المنطقة الأردن، سوريا، السعودية، الكويت، تركيا، وإيران). فضلا عن اهتمام دول الجوار الإقليمي أيضا بالشأن العراقي بسبب تداعيات الحرب على الإرهاب حيالها ، فقد لحظنا عقد العديد من المؤتمرات في دول المنطقة من أجل بحث إحداث المنطقة الراهنة وتحدياتها كما هو الحال في مؤتمر اسطنبول الذي عقد في أوائل تشرين الثاني / ٢٠٠٧ ، الذي حظي بمشاركة دولية واسعة واهتمام من مجموعة الثماني الصناعية والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي والأمناء العامين من منظمة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوربي ؛ وقد صدر في غضون ذلك بيان مهم أكد على ضرورة حشد الدعم والتأييد من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في العراق والمنطقة [٢١] . وفي ٣٠ / ١١ / ٢٠١٠ عقد مركز الدراسات التركية حلقة نقاشية حول الشأن العراقي تتعلق بدراسة تداعيات الأوضاع الداخلية في العراق على أمن دول المنطقة ، مع التركيز على أهمية تزايد التعاون الاقتصادي بين البلدين في ترسيخ العلاقات الخارجية ورسم رؤية محددة بشأن آفاق التعاون بعيدا عن التقاطعات أو الخلافات ؛بسبب مشكلة التمرد المسلح التي يقودها حزب العمال الكردستاني (PPK) في تركيا منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي بالتزامن مع مشكلة الأكراد في جنوب شرقي تركيا والتي ما زالت مستمرة حتى يومنا هذا من دون أي معالجة أو حلول لها ،إلى جانب تداخلها مع الحدود الجغرافية لدول الجوار الإقليمي التي يقطنها الأكراد والتركمان وأقليات أخرى لها امتداد تأريخي

([٢١]) رؤى خليل سعد ، الأدوات الدبلوماسية للسياسة الخارجية العراقية تجاه دول الجوار (تركيا– إيران)، الحوار المتمدن، العراق، ٢١/ ٣/ ٢٠١٦ ، ص ٥. ينظر الرابط المتاح: https : www . alhewar almutamaden . org .

وجغرافي مما يجعل المنطقة تقع في بؤرة التوتر و / أو الصراع الذي يحدث في المنطقة بين الحين والآخر[٢٢] . سيما في ظل تداعيات الأحداث الأخيرة التي جرت عقب استفتاء إقليم كردستان على حق تقرير المصير الذي أجري في الخامس والعشرين من أيلول عام ٢٠١٧ ، مما جعل الدولة العراقية تتعامل بجدية ودقة مع مجريات الأحداث هذه ، من أجل احتواء مخاطر نشوب أزمات مستقبلية غير محمودة العواقب في ظل خشية دول الجوار الإقليمي للعراق (تركيا وإيران) من صراع القوميات القادم .

من هنا باتت أهداف السياسة الخارجية تترجم بشكل فعلي وواضح عبر الدبلوماسية الشعبية والتعامل الايجابي مع جميع دول المنطقة والعالم ، كما حدث في زيارة الوفد البرلماني العراقي إلى أوروبا في أيلول عام ٢٠٠٧ من أجل بناء رؤية واضحة في البعد الجيو – سياسي في المنطقة ، وبما يضمن تعزيز فاعلية التعامل الخارجي العراقي وتقديم الدعم للعملية السياسية الديمقراطية واستكمال بناء مؤسسات الدولة العراقية بالتعاون مع أصدقائه ، فبموجب وثيقة إعلان النوايا الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية يجري التنسيق في العلاقات الخارجية على هذا الأساس [٢٣]. وهذا يُعّد جزء من متطلبات استكمال تنفيذ اتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة بتاريخ ١٧ / ١١ / ٢٠٠٨ ورغبة المجتمع الدولي في دعم توجيه أهداف السياسة الخارجية العراقية نحو تحقيق الاستقرار والأمن الداخلي وليس العكس ، وانسجاما مع رؤية العراق لما يجب أن تقوم به دول الجوار الإقليمي في استكمال حلقة الوصل بين جميع الأطراف بما يعزز الامتداد الطبيعي لأواصر العلاقات التي تتطلب الحفاظ على سلام وأمن البلدان جميعا ، بحكم المشتركات التاريخية والقرب الجغرافي الذي يحتم التعاون من أجل ضمان قيام نهضة تنموية حضارية تنفع جميع الأطراف في المجالات كافة [٢٤]. مما يجعل فرص تحقيق هذه الأهداف في السياسة

---

(٢٢) د . عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول ..... ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٩٥ – ٢٩٧ .

(٢٣) د . أحمد نبهان ، مكونات العلاقات الخارجية الفاعلة للعراق ، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٦ / ١١ / ٢٠١١ ، ص ٢ .

(٢٤) المصدر نفسه ، ص ٣ .

الخارجية حاضرا ومستقبلا أوفر حظاً ،كونه يزيد من قوة العلاقات بين البلدان بناءً على منهج مدروس ومتفق عليه وبما يخدم جميع أطراف العلاقة في هذه المجالات [٢٥]. وهذا ما دعا إليه مؤتمر بغداد الدولي الأول لمكافحة الإرهاب الذي انعقد في ١٤ / ٣ / ٢٠١٤ ، من أجل تعزيز التعاون في مجال تبادل المعلومات والخبرات على الصعيد الأمني بين الدول والمنظمات المشاركة في المؤتمر والتي وصل عددها إلى ما يقارب (٥٠) دولة ومنظمة متخصصة في مكافحة الإرهاب.

المطلب الثاني: تحليل الأهداف غير المنظورة في مستقبل السياسة الخارجية العراقية:

إن التقويم العام في أهداف السياسة الخارجية لأي دولة يقوم على مدى القدرة في استثمار موارد كل دولة في مجال الإحاطة بتوجيهها توجيها فعّالا وايجابيا ، بُغية إعادة ترتيب العلاقة بين الفواعل الإقليمية والدولية بحيث يضمن قياس مؤديات الإخفاق والنجاح على حد سواء ، لتقويم النتائج على مستوى السياسات الخارجية ضمن النسق العام والمؤسسي الذي تنتظم فيه جميع الدول[٢٦]. لاسيما وإن دول الجوار الإقليمي للعراق غارقة في أتون الأزمات والمشكلات الداخلية والخارجية، ناهيك عن الصراعات المحتدمة في داخل دول المنطقة نفسها ، وبخاصة ما يجري حاليا في سوريا وليبيا واليمن في ظل غياب القوة الإقليمية الموازية والفاعلة في تحقيق توازن نوعي يدفع الأطراف جميعها نحو تبني رؤية موحدة بشأن تسوية الأزمات والمشكلات والصراعات الحاصلة؛ وبعيدا عن التنافس على مناطق النفوذ والمصالح وأخذ زمام الهيمنة في المنطقة الذي لا يُجدي نفعا في ضبط مسارات السياسة الخارجية (المحاور والأحلاف) لأي دولة من دول المنطقة على المدى المنظور .

في الوقت الذي تتعقد فيه رؤية النتائج وما ستؤول إليه الأحداث في ظل التقاطعات في السياسة الخارجية الأمريكية والروسية حيال المنطقة ، مع احتدام التنافس الدولي الراهن

---

(25) Martin C . Needler : Understanding foreign policy , Holt , Rinehart and Winston , Inc , U.S.A , 1966 , P . 267 .

(26) James N . Rosenau , op . cit . P , 45.

بين هذين الطرفين في مناطق القوقاز وشبه القرم التي تُعّد ضمن مناطق النفوذ الروسية الساعية نحو تحقيق الأهداف الآتية [٢٧] :

١ – استرداد مكانة روسيا الاتحادية على المستوى الدولي وإنهاء التفرد الأميركي في القرار الخارجي مستغلةً حالة الخِشية والتردد التي تعتمد عليها عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأمريكية .

٢ – العمل على مكافحة التنظيمات الإرهابية ومنع وصولها إلى روسيا والدول المجاورة لها .

٣ – تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط .

٤ – تقوية النفوذ الروسي ومنع انتشار صراعات داخلية في المنطقة عموما وبخاصة في آسيا الوسطى .

٥ – تعزيز مسار الديمقراطية في داخل روسيا من أجل تحسين وضعها الدولي .

من هنا يمكننا تحليل الأهداف في السياسة الخارجية الراهنة لعموم دول المنطقة ،كي يتسنى لنا تشخيص طبيعة تعاطي آليات النظام السياسي الديمقراطي في العراق معها وبحسب المحاور الآتية :

أولا : تقويم تداعيات الأزمة السورية :

من لمعروف أن روسيا تؤدي دوراً دور مُضافاً في مزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط كجزء من إعادة إنتاج دور فعّال في السياسة الخارجية يعمل على فرض نفسها كقوة عالمية ، تستطيع إلى حد ما في أن تكون بالتوازي مع الإدارة الأمريكية و / أو أن تؤدي دور المكافئ في السياسة الخارجية الروسية حتى ولو أقتضى الأمر باستخدام القوة العسكرية ؛ فمنذ آب / ٢٠٠٧ أكد قائد الأسطول البحري الروسي الأدميرال " فلاديمير ماسورين " على ضرورة إعادة نشر قواته البحرية في البحر المتوسط [٢٨]. وهذا ما حدث بالفعل عندما تدخلت روسيا عسكريا في سوريا

([٢٧]) (بلا) ، استعادة الدور : المُحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، القاهرة ، ٦ / ١١ / ٢٠١٤ م ، ص ٢ . الرابط : www . acrseg .org .

([٢٨]) المصدر نفسه ، ص ص ٩ – ١٠ .

وبطلب رسمي من الرئيس " بشار الأسد " لمساعدتها في الحرب ضد تنظيم (داعش) الإرهابي وجبهة النصرة عندما وجد الجيش العربي السوري صعوبة في حسم المعارك التي تجري على جبهات عدة ، مما اقتضى الأمر تدخل سلاح الجو الروسي بضربات عسكرية بدأت في ٣٠ / ٩ / ٢٠١٥ بعد أن حصل الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " على تفويض من مجلس الاتحاد الروسي [٢٩] . في الوقت الذي تجري فيه عملية تنسيق مشتركة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تسوية النزاع الحاصل في سوريا منذ سنوات وضمن مباحثات جنيف التي جرت في منتصف آذار / ٢٠١٦ برعاية ممثل المبعوث الخاص للأمم المتحدة " ستيفان دي ميستورا " ، استكمالا للجهود الدولية التي بذلتها الأطراف الدولية منذ عام ٢٠١٢ وبخاصة بعد توقيع هدنة اتفاق إيقاف إطلاق النار بين قوات النظام السوري وفصائل المعارضة السورية مع استثناء الجماعات الإرهابية التي تنشط في سوريا وتعمل ضدهم (داعش وجبهة النصرة) ؛ في ظل الانسحاب التكتيكي – الجزئي من سوريا مع استمرار الخلافات حول تحديد مستقبل الرئيس السوري " الأسد " ومصيره حاليا إلا بعد توقيع اتفاق سياسي يضمن آليات المرحلة الانتقالية القادمة [٣٠] .

إلى جانب إقرار الرئيس السوري " الأسد " في عدم ممانعته من إجراء انتخابات رئاسية بحسب رغبة الشعب السوري وليس طرف محدد من أطراف المعارضة لوحدها ، ولكن الأخيرة ما زالت تلوح بين الحين والآخر في الانسحاب من مفاوضات جينيف في حال عدم الموافقة على شروطها في أن لا يكون للرئيس " بشار الأسد " دور سياسي في البلاد مستقبلا وعليه التنحي ومغادرة الحكم [٣١] . وبالمقابل رفض الرئيس " بشار الأسد " مطالب الأكراد في إقامة حكم ذاتي في شمالي سوريا يقوم على أساس النظام الفدرالي ، كونه يرى في الأخير مشروع كبير يصعب على بلاده في أن تمضي به بسهولة

---

[٢٩] للمزيد من المعلومات ينظر : موسوعة الويكيبيديا الدولية للمعلومات ، الرابط متاح : https : // Wikipedia . org ، تاريخ الزيارة ٢٦ / ٣ / ٢٠١٧ ، ص ١ .

[٣٠] هيأة الإذاعة البريطانية ال BBC ، ٢٧ / ٣ / ٢٠١٦ .

[٣١] إنصات قناة الحدث ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، ٣١ / ٣ / ٢٠١٦ .

من جانب ، وربما قد ينذر في المستقبل بأزمات ومشكلات خطيرة لا يمكن حلها و قد تهدد وحدة سوريا مستقبلا من جانب آخر .

ثانيا : خيارات المستقبل المتاحة :

إن فهم سلوك الدول ومنهجها في السياسة الخارجية حيال قضايا ومشكلات المنطقة يعتمد على فهم دوافع صنّاع القرار فيها من أجل فهم طبيعة القرارات على الصعيد الخارجي تارة، والتنبؤ بسلوك ومواقف هذه الدول وبحسب تلك القضايا والمشكلات التي يواجهونها تارة أخرى[٣٢].

ومن الخيارات المطروحة أمام دول الجوار الإقليمي للعراق ومنطقة الشرق الوسط من جهة ، ودول العالم الأخرى جميعا من جهة أخرى ، هو التعاطي الجدي والفعّال مع التحديات الخطيرة الراهنة وبخاصة تحدي إعادة انتشار وتمدد ظاهرة الإرهاب الدولي في دول العالم ، ومعالجة الأزمات الإنسانية التي تواجه اللاجئين الهاربين من مناطق النزاع والتوتر التي خلّفها الإرهاب في عموم دول منطقة الشرق الأوسط من أجل تأمين أمن الإنسان والأوطان على حدٍ سواء .

ومن جانب آخر المُضي نحو صياغة سياسات خارجية واضحة الأهداف والتي ترمي إلى حل المشكلات والنزاعات المُلتهِبة في المنطقة ، مع ضمان سيادة كل دولة والحفاظ على مصير شعوب البلدان التي تتعرض لخطر الإرهاب . لاسيما بعد أن أعلنت تركيا إعادة اللاجئين القادمين إليها لدولهم وبخاصة السوريين تطبيقا للاتفاق الذي أبرمته مع الاتحاد الأوربي بتاريخ ١٨ / ٣ / ٢٠١٦ ، مما يتطلب على دول العالم جميعا في أن تبذل قصارى جهودها من أجل إعادة الأمن والاستقرار في دول منطقة الشرق الأوسط التي تتعرض لخطر ظاهرة الإرهاب كي توقف تمدده إلى داخل دول أوربا ، لاسيما وإن هناك العديد من الجماعات الإرهابية يمتلكون جنسيات مختلفة من دول أوربا قد جاءوا وانخرطوا مع هذه الجماعات الإرهابية ، وبخاصة تنظيم (داعش) الإرهابي من أجل

---

(٣٢) د . لويد جنسن ، تفسير ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢٥ .

القتال معه في داخل هذه الدول ؛ وهم يحملون فكرا متطرفا متشددا دخيلا على مجتمعات دول المنطقة ومتقاطعا مع سماحة واعتدال الأديان على وجه العموم .

ومن ناحية أخرى السعي الحثيث نحو ترتيب أوضاع أمنية – سياسية في داخل كل دولة للانطلاق نحو تعزيز وترسيخ الاستقرار الداخلي ، فبالنتيجة سيكون الأساس نحو صيرورة سياسات خارجية فاعلة ومستقرة تخدم دول المنطقة ؛ مما يهيئ الظروف الملائمة في إنجاح ودعم العلاقات الخارجية على أساس الاحترام المتبادل لسيادة الدول كافة وضمان أمن شعوبها بعيدا عن التنافس و / أو الصراع .

أما السياسة الخارجية العراقية فيُفترض أن تكون في موضع الحل الوسط في أي تنافس أو نزاع أو مواجهة مباشرة قد تحدث بين دولة وأخرى ، بمعنى تبني خيار مراعاة المصالح المُتبادلة مع احترام الثوابت الأساسية التي ترعاها الدول وفقا للحقائق الإقليمية والدولية الراهنة [٣٣] . ومن دون إلحاق أي ضرر في العلاقة بين دول المنطقة والعالم على حدٍ سواء ، وبما يتلاءم مع طبيعة التعاطي مع الأحداث التي تحدث بين الحين والآخر في أي مكان وزمان .

كما إن صيغة الحوار المؤسسي التي تتبناها السياسة الخارجية العراقية في المرحلة الراهنة هي من أجل إنهاء الخلافات وتدعيم التعاون العراقي– الخليجي خاصة وتحقيق الأمن الإقليمي لدول المنطقة عموما ، هو من أجل المُضي في استكمال متطلبات احتواء العراق من جانب دول الجوار الإقليمي كونه إجراء مهم وحيوي في المنطقة ولابد أن تدرك الدول المجاورة للعراق بأن لها دور ومسؤولية في استقراره وإرساء الأمن فيه بحكم الجوار الجغرافي والصلات التاريخية والحضارية والاجتماعية ؛ وإدراك أن ضعف العراق بمثابة تهديد لدول المنطقة جميعا . من هنا تسعى دول المنطقة في الوقت الراهن إلى مراقبة الأوضاع في العراق بترقب وحذر خوفا من استمرار تفاقم ظاهرة الإرهاب فيه ، مما يؤثر على الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط إلى حد كبير ، وضرورة دعم

([٣٣]) د . خالد عليوي ، العراق والولايات المتحدة الأمريكية دراسة في السياسة الخارجية العراقية المستقبلية ، ٢١ / ٣ / ٢٠١٦ م ، ص ١٩ ، ينظر الرابط الالكتروني : www . abu . edu . iq .
http://www.ahlulbaitonline.com/karbala/New/html/research/research.php?ID=27

سياسة العراق الخارجية التي تُؤيد الانفتاح على دول المنطقة و العالم للخروج برؤية واضحة تضمن مصالح الجميع من خلال سياسة خارجية فاعلة يتبناها الجميع [٣٤]. لا سيما خلال المرحلة القادمة التي ستشهد نشاطاً مؤسسيا خارجياً غير مسبوق تقوم به مؤسسات النظام السياسي الديمقراطي ومنها وزارة الخارجية (تزايد عدد الزيارات الدبلوماسية الرسمية من جميع دول العالم للعراق سيما منذ عام ٢٠١٦)[٣٥]،من أجل إعادة تثبيت الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني وما سواه ،للشروع في إعادة إعمار المناطق المحررة التي تضررت كثيرا من العمليات العسكرية في مرحلة التحرير من سيطرة الجماعات والتنظيمات الإرهابية كافة .

ثالثا : تحليل احتمالات المستقبل المُرّجحة :

إن تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية للعراق في منطقة الشرق الأوسط ومع دول العالم الأخرى المؤثرة من شأنه أن يسهم في توسيع قاعدته الجيو – سياسية وتحقيق أمنه القومي ، فليس من الصحيح أبدا التفكير في تحقيق الاستقرار السياسي وضمان تحقيق أمنه الداخلي وردع العدوان الخارجي فقط من دون الأخذ بالحسبان وضع برامج وخطط للسلوك السياسي الخارجي ينطلق من رؤية جيو– سياسية بعيدة المدى تستطيع من خلالها مؤسسة صنع القرار الخارجي العراقي التحرك بفاعلية وضمن بلورة و صياغة بدائل عديدة متاحة أمام الاحتمالات غير المتوقعة في علاقاته الخارجية مع دول المنطقة والعالم [٣٦] .

([٣٤]) د. مفيد الزيدي ،العلاقات العراقية – الخليجية : نحو آفاق للتعاون المُثمر ، http://www.middle-east-online.com/?id=189490 ، ص ١ ، 2014-12-05

([٣٥]) مصطفى حبيب ، وفود عربية تزور بغداد : الانتصارات العسكرية على داعش منحق العراق ثقلاً دبلوماسيا ، ٢٤ / ٨ / ٢٠١٧ ، متاح على الرابط:

www.niqash.org/ar/articles/politics/5685/+&cd=2&hl=ar&ct=clnk&gl=iq.

([٣٦]) إياد هلال ، أهداف السياسة الخارجية العراقية من منظور جيو – سياسي ، مركز الرافدين للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، متاح على الرابط:

http://www.iraq2020.org/print_top.php?id_top=106&p=topics&parm=id_top ،

تاريخ الزيارة، ٢٥/ ٣ / ٢٠١٨ ، ص ١ .

كما إن التعاون الاستراتيجي والتنسيق السياسي مع القوى الدولية المؤثرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا ودول إقليمية أخرى مهما لمصالح العراق الداخلية والخارجية ، و يفترض من القائمين على العمل المؤسسي الخارجي في توجيه السياسة الخارجية العراقية نحو آفاق مستقبلية اوسع ، تأخذ بالحسبان تجسير التعاون مع هذه الوحدات الفاعلة في المجتمع الدولي بُغية تنفيذ أهداف السياسة الخارجية العراقية بأكملها ،من منطلق تأمين تحقيق مصالح الجميع دون استثناء مما يضع العراق في مجاله الجيو– سياسي والاستراتيجي الطبيعي في المنطقة والعالم مع العمل على إخراجه من دائرة التكتلات والمواجهات في سياسة المحاور التي تتقاطع مع بعضها البعض في الكثير من الأحيان [٣٧] .

لاسيما بعد أن استطاعت دول عديدة في المنطقة من أن تعيد ترتيب أولويات علاقاتها ضمن تسويات ومقاربات مع دول العالم المتقدم ، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا وروسيا وما سواها من الدول ، كما حدث في اتفاق الملف النووي الإيراني (على الرغم من الانسحاب الأمريكي منه في الثامن من أيار عام ٢٠١٨)، وترتيبات التسوية التي تجري برعاية الأمم المتحدة حاليا في سوريا واليمن وليبيا مما يضبط الاستقرار في جميع دول الجوار الإقليمي للعراق حاضرا ومستقبلا على حد سواء .

كما إن خيارات السياسة الخارجية العراقية في المستقبل تكمن في واقع الإمكانات المتاحة له كونه دولة نفطية باحتياطي كبير جدا يؤهله في أن يعطي نوع من المصداقية في الاستمرار في دعم السوق العالمية لمدة ليست بالقليلة ، وان ما يزيد عن **90 %** من دخله وعائده السنوي هو من بيع النفط كونه بلد ريعي ذات اقتصاد أحادي الجانب ، لهذا فاستقرار السوق النفطية والتأثير فيها عُدّ مصلحة عراقية تتداخل معه مصالح الدول النفطية الأخرى وبخاصة الدول المجاورة له .

لذا فإن تحليل أهداف السياسة الخارجية العراقية على المدى المنظور ستكون محكومة بطبيعة الأوضاع الإقليمية والدولية ، فربما يمكن أن تكون في بعض الأحوال ضمن

([٣٧]) ضياء الوكيل ، بغداد على خط الانفتاح الاقليمي ، ، آب / ٢٠١٧ ، ص ١ . متاح على الرابط :
https://kitabat.com/2017/08/15/%25D8%25.

ظروف تهيئه في أن يؤدي دورا محوريا وفاعلا عندما يستطيع أن يتجاوز مشكلاته وأزماته الداخلية بحيث يكون مؤثرا وجزئا من الحل لمشكلات وأزمات المنطقة . أما في حالة كون الوحدات الإقليمية أكثر تأثيرا في مجريات الأحداث منه ، فأن اتجاهات السياسة الخارجية العراقية ستكون منساقة مع طبيعة الواقع المفروض عليه من دول الجوار الإقليمي التي تُريد أن تكون في مأمن من المشكلات والأزمات التي يُعاني منها العراق منذ عام ٢٠٠٣.

ومن جانب أخر أمام العراق حلا وسطا آخر يمكن من خلاله أن يكون على مدى المستقبل القريب الضامن في صيرورة وبلورة أهداف استراتيجية في سياسته الخارجية ، تجعله في مأمن من ما يجري في دول المنطقة والعالم من متغيرات وأحداث مؤثرة فيه ، وبخاصة عندما يكون السلوك الدبلوماسي الخارجي حياديا يستقطب دعم وتأييد دول العالم له في جميع المحافل الدولية، طالما انه يسعى إلى تحقيق مصالحه وأهدافه الاستراتيجية على وفق الاحترام المُتبادل لسيادة كل دولة مع عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة كانت ، فضلا عن توحيد الجهود الإقليمية والدولية للخروج برؤية موحدة تخدم مصالح جميع الأطراف مع تنظيم حركة فواعل الوحدات الإقليمية والدولية ضمن أنساق مُنتظِمة تؤمن الاستقرار في المنطقة والعالم .

لا سيما وإن العراق يمتلك الكثير من الفرص التي تؤهله في أن يؤدي دورا سياسيا خارجيا مؤثرا وليس متأثرا كما يحدث الآن ، في حالة استثمار جميع عوامل القوة والإمكانات الكامنة في موارده الاقتصادية والبشرية من جانب ، وأهمية موقعه الجيو – سياسي الذي يفرض عليه في المستقبل احتمالات عدة تجعله قادرا في توجيه السياسة الخارجية وفقا للرؤية الاستراتيجية التي يروم تحقيقها على المدى المنظور بسبب عدم قدرة تحمل دول المنطقة والعالم في أن يبقى الوضع الحالي على ما هو عليه من جانب آخر . بمعنى أن البديل الحاضر اليوم هو العمل من أجل إعادة الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم ، فلا بُدّ من تسوية جميع المشكلات والأزمات والابتعاد عن التحالفات المتقاطعة التي تزيد من التوتر في المناطق غير المستقرة حاليا من خلال عمل دبلوماسي يحظى برعاية المجتمع الدولي بأكمله .

الخاتمة والاستنتاجات :

لقد أصبحت أهداف السياسة الخارجية لأي دولة من دول العالم ظاهرة تتطور وفقا لمجريات الأحداث والتحولات السياسية التي يشهدها العالم بين الحين والآخر ، فضلا عن تداخل السلوك السياسي الخارجي بين فواعل وحدات المجتمع الدولي عموماً بحيث يؤثر و يتأثر كل طرف من أطرافها بحسب طبيعة علاقاتهم الخارجية.

لاسيما وإن السياسة الخارجية العراقية قد مرت بمراحل عديدة تأرجحت بين الانسياق نحو التكتلات الإقليمية وأحلاف مرحلة الحرب الباردة من جانب ، والعزلة الدولية والإقليمية التي فُرِضت عليه قبل عام ٢٠٠٣ بسبب سياسات النظام الشمولي – التسلطي آنذاك ،وإدخال منطقة الشرق الأوسط بحروب إقليمية ومواجهات وتحالفات جرت ضمن محاور متباينة ومتقاطعة المصالح من جانب آخر .

كما إن طبيعة البيئة السياسية الإقليمية والدولية في مرحلة لاحقة قد تغيرت تغيرا كبيرا وبخاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول / ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ، في الوقت الذي صاحبه تصدُّع الساحة الدولية إثر القيام بحملة دولية تقودها الأخيرة مع حلفائها الأوربيين في مكافحة الإرهاب الدولي من جهة أخرى . ومما زاد من تعقيدات المشهد العالمي غزو أفغانستان في أواخر عام ٢٠٠١ ومن ثم أعقبه احتلال العراق في ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ ، لتتغير الأحداث نحو ظهور العديد من التكتلات والتحالفات الإقليمية خشية من ما ستؤول إليه الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط (تداعيات مشروع الشرق الأوسط الكبير) ، وبخاصة بعد قيام ثورات الربيع العربي منذ بداية عام ٢٠١١ وتزايد الضغوط الشعبية المطالبة بالتغيير والاصلاح السياسي والاقتصادي وما سواه . وهذا ما حدث فعلاً في تونس ، مصر ، اليمن ، وليبيا ؛ مع تغير مسارات التغيير نحو صراع مسلح بين الحكومة وقوى المعارضة المختلفة كما هو الحال في سوريا وليبيا واليمن ، في ظل الجهود الدبلوماسية المبذولة في الوقت الراهن برعاية المجتمع الدولي . ولكن عوامل حسم النزاعات بقيت غير مجدية بسبب صراع التحالفات والتكتلات التي تقودها أطراف دولية سواء برعاية أمريكية أو حتى روسية

يوازيها تحالفات إقليمية متباينة المصالح تقودها دول الجوار الإقليمي للعراق (السعودية ، إيران ، وتركيا) ، ليتحول المشهد إلى صراع من أجل المصالح والنفوذ مع اضطراب أوضاع المنطقة نتيجة لاحتدام حدة التنافس الإقليمي بين دول الجوار نفسها .

لذا تأثرت السياسة الخارجية العراقية بما يحدث بجوارها من تداعيات في الأحداث من دول الجوار الإقليمي لها ، مما جعلها تواجه العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والأمنية وما سواها ، ناهيك عن تزايد مخاطر ظاهرة الإرهاب في العالم وأزمة اللاجئين من مناطق الصراع مع تزايد وتيرة سباق التسلح العسكري في مجال الأسلحة التقليدية وغير التقليدية في المنطقة، مما يتطلب العمل وبجدية على إنهاء العمليات العسكرية في مناطق دول الجوار الجغرافي للعراق ، والسعي نحو تقويم آليات عمل السياسة الخارجية العراقية بشكل واضح لمواجهة تحديات المرحلة الراهنة ، من خلال تبني سياسة خارجية فاعلة يمكن أن تؤدي دورا محوريا في المنطقة والعالم عند وضوح أهدافها حاضرا ومستقبلا والتي تكمن في الآتي :

١ – تفعيل العمل الدبلوماسي وتنشيطه عبر الوسائل الدبلوماسية كافة لتجاوز حقبة الماضي، والمُضي نحو بلورة سياسة خارجية عراقية فاعلة تستند إلى احترام علاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة من دول المنطقة .

٢ – تسوية جميع المشكلات والأزمات مع دول الجوار الإقليمي واحترام إرادة الشعوب من أجل تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والعمل على إعادة إعمار البلدان ، والابتعاد عن سياسة التكتلات والتحالفات ذات الأبعاد المذهبية والقومية ، والسعي نحو الحفاظ على وحدة الدول والمجتمعات لتجاوز محنة مشاريع التجزئة المفروضة على المنطقة بسبب مشروع الشرق الأوسط الكبير المقترح .

٣ – إنهاء جميع أشكال الصراع الجاري في المنطقة وبخاصة في سوريا وليبيا واليمن والمُضي نحو توحيد الجهود الإقليمية والدولية للتصدي إلى تفاقم مخاطر ظاهرة الإرهاب الدولي منذ عام ٢٠٠١ .

٤ – العمل على إعادة الاستقرار الداخلي في العراق كونه حالة استثنائية فرضت عليه من جرّاء احتلاله في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ ، على أن تتحمل دول المنطقة

والعالم بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولياتها القانونية والأخلاقية لما حدث في العراق ؛ والشروع في إعادة أعمار المناطق المتضررة من الإرهاب والسعي إلى إرجاع جميع السكان النازحين من المناطق التي تعرضت لخطر الجماعات الإرهابية المسلحة وبخاصة ما يسمى بتنظيم (داعش) الإرهابي في العراق وسوريا في وقتنا الراهن ، وتفعيل إعمال قرارات الأمم المتحدة الصادرة بهذا الشأن من أجل أمن المنطقة والعالم الذي بدا تحت خطر تمدد ظاهرة الإرهاب كما لحضناه مؤخرا في بعض الدول الأوربية .

٥ – صيرورة أهداف واضحة في السياسة الخارجية العراقية الراهنة ولدول المنطقة أيضاً، فليس من مصلحة أي طرف أن يخسر دعم وتأييد طرف آخر بسبب تداخل القضايا والأزمات والمشكلات مع بعضها البعض ، فضلا عن السعي الحثيث نحو بناء شراكة حقيقة تستثمر فيها مكامن القوة من كل دولة من أجل تحقيق المصالح المشتركة على المستوى الإقليمي والدولي .

٦ – العمل على تهدئة أوضاع المنطقة المحتدمة في الوقت الراهن للشروع في بناء الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط .

٧ – تسوية النزاعات والصراعات الداخلية والإقليمية برعاية دولية وأممية من أجل تحقيق السلام وتوجيه الجهود نحو محاربة ومكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي .

٨ – تحليل المتغيرات الإقليمية والدولية التي يشهدها عالمنا اليوم في ظل الثورة المعلوماتية التي انتجتها شبكات التواصل الاجتماعي وتوجيه البوصلة نحو اعتماد آليات دبلوماسية هادئة وفاعلة لتجاوز أخطاء الماضي والحاضر (الدبلوماسية الرقمية) ، والعمل على صيرورة استراتيجية واضحة في السياسة الخارجية تضع الحلول الناجزة وتبعد الدول عن المواجهات أو التنافس حول مناطق النفوذ والمصالح الخاصة ليس إلا .

الملخص

إن تحليل أهداف السياسة الخارجية العراقية الراهنة يتطلب فهم سلوك الدول حيال قضايا ومشكلات المنطقة الذي اعتمد على فهم دوافع صنّاع القرار فيها من أجل فهم طبيعة القرارات على الصعيد الخارجي ، فضلا عن القدرة في التنبؤ

بسلوك ومواقف هذه الدول وبحسب تلك القضايا والمشكلات التي تواجههم من أجل المُضي نحو صياغة أهداف السياسات الخارجية بشكل واضح ،والتي ترمي إلى حل المشكلات والنزاعات المُلتهِبة في المنطقة، مع ضمان سيادة كل دولة والحفاظ على مصير شعوب البلدان التي تتعرض لخطر ظاهرة الإرهاب الدولي . مما يتطلب من جميع دول العالم في أن تبذل قصارى جهودها من أجل إعادة الأمن والاستقرار في دول منطقة الشرق الأوسط التي تتعرض لخطر ظاهرة الإرهاب كي توقف تمدده إلى داخل دول أوربا ، لاسيما وإن هناك العديد من الجماعات الإرهابية يمتلكون جنسيات مختلفة من دول أوربا قد جاءوا وانخرطوا مع هذه الجماعات الإرهابية ، وبخاصة تنظيم (داعش) الإرهابي من أجل القتال معه في داخل هذه الدول ؛ وهم يحملون فكرا متطرفا متشددا دخيلا على مجتمعات دول المنطقة عموما .

من هنا تروم أهداف السياسة الخارجية العراقية الراهنة إلى السعي الحثيث نحو ترتيب أوضاع أمنية – سياسية واجتماعية في داخل كل دولة للانطلاق نحو تعزيز وترسيخ الاستقرار الداخلي ، والذي سيكون الأساس نحو صيرورة سياسات خارجية فاعلة ومستقرة تخدم دول المنطقة بأكملها ؛ مما يهيئ الظروف الملائمة والمواتية في إنجاح ودعم العلاقات الخارجية على أساس الاحترام المتبادل لسيادة الدول كافة وضمان أمن شعوبها بعيدا عن التنافس و / أو الصراع .

من هنا باتت أهداف السياسة الخارجية العراقية الراهنة في موضع الحل الوسط وبمنأى عن أي تنافس أو نزاع أو مواجهة مباشرة قد تحدث بين دولة وأخرى ، بمعنى تبني خيار مراعاة المصالح المُتبادلة مع احترام الثوابت الأساسية التي تضمن حقوق الجميع ومن دون إلحاق أي ضرر في العلاقة مع الدول الأخرى ، وبما يتلاءم مع طبيعة التعاطي مع الأحداث التي تحدث بين الحين والآخر في أي مكان وزمان حاضرا ومستقبلا .

كما إن صيغة الحوار المؤسسي الذي تبنته السياسة الخارجية العراقية في المرحلة الراهنة هو من أجل إنهاء الخلافات وتدعيم التعاون العراقي– الخليجي خاصة وتحقيق التعاون أيضاً مع محيطه الإقليمي عموماً ، ولتثبيت أمن المنظومة الإقليمية لدول

المنطقة بأكملها من أجل المُضي في استكمال متطلبات احتواء دول الجوار الإقليمي كونه إجراء مهم وحيوي في المنطقة ، ولابد أن تدرك الدول المجاورة للعراق بأن لها دور ومسؤولية في استقراره وإرساء الأمن فيه بحكم الجوار الجغرافي والصلات التاريخية والحضارية والاجتماعية ؛ مع إدراك أن ضعف العراق بمثابة تهديد لدول المنطقة جميعا . من هنا تسعى دول المنطقة في الوقت الراهن إلى مراقبة الأوضاع في العراق بترقب وحذر خوفا من استمرار تفاقم ظاهرة الإرهاب فيه ، مما يؤثر على الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط إلى حد كبير ، وضرورة دعم أهداف سياسة العراق الخارجية التي تُؤيد الانفتاح على دول المنطقة والعالم للخروج برؤية واضحة تضمن مصالح الجميع من خلال سياسة خارجية مؤسسية فاعلة يتبناها الجميع وفقا للحقائق والوقائع الإقليمية والدولية الراهنة .

Abstract

The Mechanisms of Iraq's Democratic Political System in Analyzing of the Foreign Policy Objectives

Assistant Professor Dr. Hamsa Qahtan Khalf

University of Baghdad

College of Political Sciences

Iraq's foreign policy objectives had been encountered different challenges and obstacles during cold war period after 1945 , then after dangerous changes especially in the unique polarity period which led by United states of America in 1991 within an international scene . So that , another global changes which happened again , especially after the events of 11th September of 2001 in United states of America , then the events of Arab spring in 2011 which changed the nature of targets of foreign policies on the international and regional levels alike .

So , many different states had been taken various positions and attitudes concerning with the fighting terrorism from one hand , but at the another hand drastically happenings located obviously after the invasion of Iraq in 2003 , and there were multi effects entered in the nature of formulating of foreign policy targets, specifically by the neighboring countries for Iraq.

This article tackles three different items pertaining with Iraq's foreign policy targets which effected by the cross interests and

multi – coalitions regionally , firstly it tackled the recent nature of the regional and international environment , in addition to that the international alliance which led by United states of America ; So these agglomerations interpolated with the intervention of Federal Russia in the crisis of Syria (2011), in parallelism of that the disruptions of situations in Yemen . Iraq's foreign policy objectives had effected with these regional developments because of the reality of regional neighboring countries that borne heavy burdens in order to compromise the disputes politically recently. Secondly, the article researched in protracted regional projects and disparity of the interests among its parties

Finally , the article putted multi – alternatives to formulating a biggest and strongest foreign policies (Targets), in keep up with the necessity of resolving all pending problems in the region of the middle east and the world , for restoring the peace and security and re – building the societies thoroughly . Thirdly, the article resembled the possible probabilities for the future according to the tangible alternatives and an analyzing all public situations by specialists.